الحمد لله رب العالمين وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً، أما بعد

تابع فصل الرخصة

المتواطئ: اللفظ المفرد الدال على مسميات، المفهوم منها لا يختلف، كلفظ الحيوان الواقع على الإنسان والطائر وغيرهما من الأنواع.[1]

المترادفة: الألفاظ المتعددة، الدالة على معنى واحد، نحو: ليث، وأسد، وهِزَبْر.[2]

---

[1] لفظ المتواطئ مصطلح أصولي وهو: اللفظ المفرد الدال على مسمياتٍ، المفهوم منها لا يختلف فدلالة هذا اللفظ على كل معنى تكون هي هي، كدلالة لفظة " الحيوان " على الإنسان والسمكة والطائر، والحشرة، والجمل، والفيل، فنسبة الحيوانية في الإنسان بنفس نسبتها في الطائر والحشرة، والسمكة، والزواحف، فيندرج تحتها كل هذه الأجناس، فهو اسم جنس يندرج تحته أنواعًا كثيرة، تحت كل نوع فصولاً، وهذا تقسيم منطقي: الجنس، والنوع، والفصل وهكذا.

[2] المترادفة: هي الألفاظ المتعددة – كأن يكون لشخصٍ واحدٍ ألفاظًا كثيرة - الدالة على معنى واحد، إذن فالمترادف عكس المشترك اللفظي؛ لأن المشترك اللفظي يكون لفظًا واحداً، يقوم بأدوار كثيرة، أما المترادف فأكثر من لفظ يدل على معنى واحد، مثل: ألفاظ " ليث، وأسد وغضنفر، وأسامة، والحارث ونحوها" .

- وقد تنازع علماء اللغة ومن ثم علماء الأصول في مسألة وقوع المترادف في اللغة العربية، وهل هناك في اللغة العربية ما يسمى باللفظ المترادف؟

1- قال بعضهم: لا يوجد في العربية ما يسمى باللفظ المترادف، وإنما هي أوصافٌ وليست ترادفًا " فليث وأسامة وغضنفر" أوصافًا وليست أسماءً، كما في قولك: " رجلٌ طويلٌ، وأسمرٌ وغضوبٌ، وسريعٌ " فهي أوصافٌ لمسمى واحد وليست أسماءً، فمعنى " غضوب " غير معنى " طويل" ومعنى " ليث " لها معنى غير " الأسد" غير " غضنفر" غير "الحارث" فهذه معاني مختلفة.

المتباينة: الألفاظ المتعددة، الدالة على معان متعددة، نحو: إنسان، وطائر، وكتاب.[1]

2- وقال بعضهم بإثبات المترادف في اللغة العربية وأن " ليثًا وأسامة وغضنفر" هذه كلها أعلام على الأسد ملك الغابة المعروف ، وأقوى ما يستدلون به على ذلك هو: تعاطي العرب لهذه الألفاظ على هذا المعنى ، وأكبر دليل على ذلك: أنه لا فرق عند العرب بين " البُر والقمح" لا من جهة اللفظ ، ولا من جهة المعنى ، ولا من جهة الوصف ، فالبُر صورة طبق الأصل من القمح لا فرق بينهما ، فهما مترادفان لمعنى واحد ، وأما أسماء الأسد فقد تكون أوصافاً وأسماء السيف أقرب إلى الأوصاف " فالسيف ، والبتار ، والصارم ، ومهند ، واليماني" كلها أوصاف ، فاليماني نسبة إلى اليمن ، والمهند نسبة إلى الهند ، والصارم نسبة إلى الصرامة والبتار نسبةً إلى البتر وهكذا ، فهذه أوصاف وليست مترادفات؛ لأن معنى اليماني "النسبة في اليمن" تختلف تماماً عن معنى المهند ، ومعنى الصارم غير معنى اليماني ، فالترادف موجود ولكن الإشكال في التحقيق ، فالمثال هو موضع النزاع ، وجمهور أهل العلم على إثبات المترادف في لغة العرب.

[1]فالألفاظ المتباينة هي ألفاظ متعددة دالة على معاني متعددة ، ليس لها علاقة ببعض البعض مثل: "إنسان وطائر وكتاب" فالعلاقة بينهم مختلفة ، وليست متضادة ، فالتباين شيء والتضاد شيء آخر ، فالأشياء المختلفة من الممكن أن تجتمع ، ويمكن أن ترتفع ليس هناك إشكال ، فمن الممكن أن يكون الشيءُ الواحدُ أسمرًا وحلوًا وصغيرًا كالرطب مثلاً ومن الممكن أن لا يكون أسمرًا ولا حلوًا ولا صغيرًا كالليمون الأضاليا مثلاً ، إذن فالمختلف قد يجتمع و قد يرتفع، أما الضدان فقد يرتفعان ، ولكن لا يجتمعان فلا يمكن أن يكون الشيء أبيضًا وأسودًا في نفس الوقت فهما ضدان لا يجتمعان ، ومن الممكن أن يرتفعان فقد يكون الشيء أصفرًا أو أحمرًا أو أزرقًا ، إذن فالضدان يرتفعان ولا يجتمعان ، أما النقيضان فلا يجتمعان ولا يرتفعان فلا يكون الشيء المتناقض موجودًا وغير موجود في نفس الوقت كالوجود والعدم فهما لا يجتمعان ولا يرتفعان ، فالشيء الواحد إما أن يكون موجودًا أو غير موجود ، وكالحياة والموت فهو إما حي وإما ميت ، ولا يكون حيًا وميتًا في ذات الوقت كذلك لا يرتفعان بأن يكون إنسان

فصل في معنى الحد

لغةً : المنع، وهو حقيقيٌّ، ورسميٌّ، ولفظيٌّ.[1]
فالأول: ما تضمَّن جنس المحدود وفصله، كقولنا في حد الإنسان: حيوان ناطق.[2]
والثاني: ما تضمن جنسه، وبعض خواصه، كقولنا في حده: حيوان ضاحك.[3]

لا حيًا ولا ميتًا ، وأما قوله تعالى: {لا يموت فيها ولا يحيى} فالمعنى: "لا يموت في النار فيرتاح من العذاب ، ولا يحيى حياة المبرئين من العذاب"

[1]قوله: لغةً – منصوبة على نزع الخافض - وهو حقيقيٌّ ، ورسميٌّ ولفظيٌّ ، فهناك حدٌّ حقيقيٌّ مستوفٍ الشروط والأركان ، وهناك حدٌّ رسميٌّ ، وهناك حدٌّ لفظيٌّ – وهذه مصطلحات منطقية مئة بالمئة ، وهذا مبحث منطقي بحت في علم الأصول ، حيث أن علم المنطق يعتبر من روافد علم أصول الفقه ، علمًا بأننا لسنا في حاجة ماسة إليه في مسائل علم الأصول.

[2]يقول الشيخ – رحمه الله - " فالأول – يقصد الحد الحقيقي- ما تضمن جنس المحدود و فصله ، كقولنا في حد الإنسان: حيوان ناطق" فالحيوان جنس يندرج تحته أنواعٌ كثيرةٌ وتحت كل نوع فصولٌ ، فذكر فيه الجنس ، وذكر فيه الفصل ، فهذا يُسمى حدٌّ حقيقيٌّ.

[3]يقول الشيخ – رحمه الله – " والثاني – يقصد الحد الرسمي- ما تضمن جنسه ، وبعض خواصه" فذكر هنا الجنس ، وبعض الخواص ، ولم يذكر الفصل " كقولنا في حده: الإنسان حيوان ضاحك" فقوله: "حيوان" جنس ، وأما "ضاحك" ففصل بين الإنسان والحيوان ، فالإنسان فقط هو الذي يضحك ، وأما ما نُسب للضبع من الضحك فغير صحيح ، فليس هناك مخلوق يضحك في الكائنات المُدَركة غير الإنسان ، وكذلك الأمر في البكاء ، يقول تعالى: {وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى} فهذه آية في الإنسان ، ومن الممكن أن تنزل دموعٌ من الحيوان ، غير أنه لا يضحك ، ولا يبكي كحال الإنسان.

والثالث: الحد اللفظي وهو : إبدال اللفظ بلفظٍ أشهر منه، فكما إذا قيل لك: ما الغضنفر؟ قلتَ: الأسد.[1]

فصل في دلالة الألفاظ

دلالة الألفاظ على مسمياتها ثلاثة أنواع : مطابقة، وتضمن، والتزام.[2]

دلالة المطابقة: هي دلالة اللفظ على مسماه، على وجهٍ لا يدخل غيره تحت الدلالة بالوضع كدلالة الصلاة على مجموع الأفعال المفتتحة بالتكبير، المختتمة بالتسليم.[3]

---

[1] قوله: "الثالث الحد اللفظي وهو: إبدال اللفظ بلفظٍ أشهر منه" فيشترط في الحد اللفظي أن يكون بلفظ أشهر منه وليس غامضًا أو مبهمًا كمن يقول لك:" من المتكأكأ؟ فتجيب: هو المتأذف فيقول: وما المتأذف؟ فتجيب: هو المحنبطي" فمثل هذا لا يندرج تحت الحد اللفظي؛ لغموضه.

فصل في دلالة الألفاظ

[2] هذا مبحث من المباحث المنطقية اللغوية "دلالة الألفاظ على مسمياتها" فعندما ترى شخصًا يتحلى بصفة الكرم ، ويكون اسمه "كريم" فتكون هناك دلالة وارتباط ، ويقصد بقوله: "الألفاظ" -أي-الألفاظ التي وضعتها العرب للدلالة على معانٍ تكنها في الأنفس ، يقول تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ ★ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ★خَلَقَ الْإِنْسَانَ★ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾ فالله تعالى أَقْدَرَكَ على أن تتكلم بألفاظ تبين بها عما في نفسك ، فالأشياء التي علمها الله تعالى للإنسان في باب البيان- أو الألفاظ - ثلاثة أقسام ، تدل على مسمياتها بنوع من أنواع الدلالة اسمها "دلالة المطابقة" ، وتدل على مسمياتها بنوع من أنواع الدلالة اسمها "دلالة التضمن" ، وتدل على مسمياتها بنوع من أنواع الدلالة اسمها "دلالة الالتزام" .

[3] دلالة المطابقة هي: " دلالة اللفظ على مسماه ، على وجهٍ لا يدخل غيره تحت الدلالة بالوضع " فحيثية الدلالة على المسمى تكون على وجه وطريقة لا يدخل غيره تحته ، فعندما أتكلم بهذا اللفظ ، فلا يُفهم منه غير شيء واحد فقط ، وذلك كدلالة الصلاة على مجموع الأفعال

دلالة التضمن هي: الدلالة المتناولة للمدلول، على وجه يدخل غيره تحت الدلالة بالوضع، كدلالة لفظ الصلاة على القراءة وحدها .[1]

دلالة الالتزام: هي دلالة الصلاة على الفاعل لها ، والتحقيق: أن هذه دلالة ذهنية غير لفظية.[2]

المفتتحة بالتكبير المختتمة بالتسليم ، فالصلاة لا تكون صلاة إلا بمجموع هذه الأفعال ، ولو انتُقص منها فعلاً واحداً لا تكون صلاة ، كحال الراجل المسيء في صلاته ، الذي أتى بجميع أفعال الصلاة ما عدا الطمأنينة ، فقال له النبي ﷺ {ارجع فصلي ، فإنك لم تصلِ} لأن أفعاله لا تنطبق على الصلاة الشرعية ، فهي مجموعة أفعال انتقص منها شيئًا ، فخرجت عن مسمى الصلاة ، فهي مفتتحة بالتكبير "اللّه أكبر" ومختتمة بالتسليم "السلام عليكم ورحمة اللّه" وبينهما واجبات ومستحبات داخلية ، فهذه الدلالة تسمى دلالة المطابقة.

[1] قوله: "بالوضع " أي بدلالة الوضع العربي ، وليس بعرف معين -أي- أن العرب كلهم اجتمعوا على وضع هذا اللفظ على هذا المعنى ، ويمكن لنا أن نطلق على هذه الدلالة تعريفًا أوسع وأشمل فنقول هي: "دلالة اللفظ على جميع أجزاء المعنى دفعة واحدة" ولذلك فعند شراء "عقار" فإن البائع يذكر مساحته ، وحدوده من كل جهة ، وجميع تفاصيله وأجزائه؛ حتى تتم مطابقته بالواقع عند الاستلام ، فلابد إذن من وجود مطابقة بين الخبر والمخبر عنه ، وكذلك الأمر عند شراء "سيارة" فإن البائع يذكر سنة صناعتها ، ولونها ، وماركتها ، وسعة الماتور الخاص بها وجميع تفاصيلها وأجزائها ، إذن فدلالة اللفظ على جميع أجزاء المعنى تسمى: بدلالة المطابقة إذن فدلالة التضمن هي: " دلالة اللفظ أو الدلالة المتناولة للمدلول ، على وجه يدخل غيره تحت الدلالة بالوضع " كدلالة لفظ الصلاة على القراءة وحدها ، وعلى الركوع وحده ، وعلى السجود وحده ، وعلى القعود وحده ، وعلى القيام وحده ، فهي دلالة جزئية تدل على جزء المعنى ، فكلمة "سيارة " تنطبق على كل الأجزاء– كما سبق – وتشمل أيضًا أي جزء من أجزاءها الداخلية فكل جزء يدل على لفظ "سيارة" دلالة تضمن.

[2] قوله: دلالة الالتزام هي: "دلالة الصلاة على الفاعل لها ، والتحقيق أن هذه دلالة ذهنية عقلية" غير لفظية ، وهي من باب الشيء لزوم الشيء ، فمثلاً: من لوازم السيارة أنها تسير على

باب أدلة الأحكام

وهي أصل، و معقول أصل، واستصحاب الحال [1] ، فالأصل: الكتاب والسنة والإجماع [2] ، ومعقول الأصل: لحن الخطاب، وفحوى الخطاب، ومعنى الخطاب، ودليل الخطاب، والحصر.[3]

الأرض ، فلا تطير في الهواء ، ولا تسبح في الماء ، وهذه لا تحتاج إلى كثير إثبات ؛ لأنها لوازم عقلية ، إذن فأقسام الدلالات: دلالة المطابقة ، ودلالة التضمن ، ودلالة الالتزام ، وهذه الأنواع من الدلالات تُستخدم في التفسير ، وفي العقيدة ، وفي باب الأسماء والصفات ، وفي أبواب كثيرة وقد استخدمها أهل السنة رحمهم الله في الرد على المعتزلة الذين أثبتوا لله تعالى أسماءً بلا صفات حيث قالوا: " أن الله رحيمٌ بلا رحمة ، وقدير بلا قدرة ، وعزيز بلا عزة ، وغفور بلا مغفرة " فأجاب أهل السنة وقالوا: أن دلالة لفظ " العزيز " على إثبات صفة العزة يدل عليها بدلالة المطابقة ودلالة التضمن ، وهذه هي دلالات المناطقة لو كنتم تعقلون.

[1] قوله: " وهي أصل و معقول أصل واستصحاب الحال" وهذا التقسيم يمتاز بالعبقرية الشديدة في الترتيب ، فباب أدلة الأحكام يعتبر هو الباب الأساسي بعد ذكر المصطلحات السابقة ، ولأدلة الأحكام ثلاث محطات رئيسة: " أصل ، ومعقول أصل ، واستصحاب حال" فأما " الأصل ومعقول الأصل" فمن الأدلة النقلية السمعية ، حيث أن كلام الله سمعي ، يقول تعالى: { وَأَنَا اخْتَرْتُكَ فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَى} ويقول:{ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ } وإنا أمة أمية لا نقرأ ولا نحسب ، فالأساس عندنا السماع ، وأما " استصحاب الحال" فدلالة عقلية.

[2] فالأصل: " الكتاب ، والسنة ، والإجماع" وهي سمعية ، و يتفرع عنها القياس والاستدلال.

[3] معقول الأصل:" لحن الخطاب ، وفحوى الخطاب ، ومعنى الخطاب ، ودليل الخطاب والحصر" فلحن الخطاب كما في قوله تعالى:{وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ} غير أن هناك مصطلحًا أصوليًا في الباب ، وفحوى الخطاب: ويسميها بعض أهل العلم دلالة المفهوم ، ومعنى الخطاب: يعني ما يدخل في معناه ، ويسميه بعضهم: مفهوم الموافقة.

استصـحاب الحـال ضـربان: استصـحاب حـال العقـل، واستصـحاب حـال الشـرع.
إذا ثبت ذلك فالكتاب هو : كلام الله عز وجل، وهو القرآن الذي نزل به جبريل عليه السلام على النبي ﷺ وقيل: هو غيره، وليس بصحيح؛ لأن الله عز وجل قال: {وإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوا أَنصِتُوا فَلَمَّا قُضِيَ وَلَّوْا إِلَى قَوْمِهِم مُّنذِرِينَ * قَالُوا يَا قَوْمَنَا إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنزِلَ مِن بَعْدِ مُوسَى مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وإلى طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ} فالشاهد هنا قوله: " القرآن، كتابًا " إذن فالكتاب هو القرآن، وقال تعالى: { إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا } فسموه " قرآناً، وكتاباً" وقال تعالى: {حم * وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ * إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ} [1]

وهو: ما نُقل إلينا بين دفتي المصحف نقلاً متواتراً، وكُتِب في المصاحف، وأما المنقول منه أحاداً كقراءة ابن مسعود: " فثلاثة أيامٍ متتابعات" ونحوه، فقيل: ليس بحجة؛ لأنه خطأ قطعاً والصحيح: أنه حجة؛ لأنه مسموع من النبي ﷺ وإذا لم يثبت قرآناً؛ لفقدان شرطه وهو التواتر كان خبراً [2]

ومن هنا يتبين لنا أن فحوى الخطاب هو مفهوم المخالفة ، ومعنى الخطاب هو مفهوم الموافقة وكما هو معلوم أن مفهوم الموافقة إما أن يكون منصوصًا عليه بالضبط ، وإما أن يكون أعلى منه كما سيأتي ، إذن فمعقول الأصل: " لحن الخطاب الشرعي ، وفحوى الخطاب الشرعي ، ومعنى الخطاب ، ودليل الخطاب ، والحصر" وهذه دلالات استنباطية.

[1] فلفظ " جعلناه " أي صيرناه؛ لأنه هنا متعدي لمفعولين ، فتكون بمعنى صيَّرَ ، أو حوَّل من حالٍ إلى حال ، أما لو تعدت لمفعول واحد كانت بمعنى "خلق" ، فمن الخطأ القول بأن "جعل" في الآية بمعنى "خلق" .

[2] وقوله: " أما المنقول منه – من القرآن — أحاداً " إذ أن الأساس بنقل القرآن الكريم هو التواتر ، غير أن هناك قراءات نُقلت أحاداً ، ولم تبلغ في حد نقلها حد التواتر ، كأن يرويها الصحابي والصحابيان فقط ، وشرطه في ذلك: أن يكون بإسناد صحيح.

قال القاضي : ليس فيه لفظ بغير العربية، إذ لو كان كذلك لم يكن عربيًا محضًا، وكلامه تعالى يجل عن الخلف[1]

يقول –رحمه الله-: " كقراءة ابن مسعود: فثلاثة أيامٍ متتابعات ونحوه" فهناك قراءات أخرى نقلت أحادًا مثل:" إن أمرؤ هلك ليس له ولد وله أخ أو أخت من أم" ومثل: "حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى صلاة العصر وقوموا للّه قانتين" ومثل: " أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر وكان أمامهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة غضبا " فكل هذه قراءات أحادية ، نُقلت على أنها قرآنًا ، ولكنها لم تبلغ حد التواتر ، فحكمه هنا- على قول البعض- أنه ليس بحجة؛ لأنه خطأ قطعاً ، فالصحابي نقله على أنه قرآنًا ، وهو ليس كذلك ، فلو كان قرآناً لنُقل متواتراً ، فعندما ينقله الصحابي على أنه قرآنًا يكون مخطأً ، فكيف يكون كلامه حجة؟! لكن الجمهور قالوا: هو حجة ، ولكنه ليس بقرآن ، فالصحابي لم يكذب عندما ذكر أنه سمعه من النبي محمد ﷺ فالصحابة كلهم عدول وثقات ، ولكن سماه قرآنًا على وجه الخطأ ، إذن فأقل أحوال القراءة المنقولة أحاداً ، الصحيحة الإسناد: أن تكون سنة أحادية وليست قرآنًا وأن الصحابي قد كيَّف القول تكيفاً خطأ ، فقطعًا هذا القول قال به النبي محمد ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى ، فيكون حجة بذلك.

[1] القاضي هو: أبو يعلى الفراء رحمه الله البغدادي إمام الأئمة الحنابلة من علماء القرن الرابع الهجري يقول: " ليس فيه لفظ بغير العربية " وهذا مبحث جديد يتعلق بالقرآن ، لأنه يندرج تحت الأصل المذكور ، فقد سبق قول المصنف رحمه الله " أدلة الأحكام أصل ، و معقول أصل واستصحاب حال ، أما الأصل فالكتاب والسنة والإجماع " فبدأ هنا بذكر ما يتعلق بالكتاب الكريم ، قال القاضي: في مسألة عربية القرآن: " ليس فيه لفظ بغير العربية ، إذ لو كان كذلك لم يكن عربيًا محضًا " – أي – خالصًا؛ لقول الله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ فلم يستثني آيةً من غيرها ، ولا لفظة من غيرها ، ولا حرفًا من غيره ، ودليل القاضي ومن وافقه من أئمة الحنابلة: أنه لو كان كذلك لم يكن عربياً محضاً ، فقد أخبر الله عز وجل عنه في مواضع كثيرة بقوله: ﴿إنا جعلناه قرآناً عربياً ﴾ وكلامه تعالى يتنزه عن الخُلف - أي –المخالفة ، وخُلف الخبر

وروي عن ابن عباس وعكرمة أن لفظة: " ناشئة الليل" حبشية، ولفظة:" مشكاة " هندية ولفظة " استبرق " فارسية [1] ، والتحقيق: أن هذه الألفاظ أصلها غير عربي، لكنها عربتها العرب واستعملتها ، فصارت من لسانها .[2]

يساوي تكذيبه ، وهو غير جائز على الله سبحانه وتعالى –ونحن هنا ندرس أصول الفقه على قواعد الحنابلة؛ لنتعلم عقلية التفكير في تلك المسائل وفقًا لأصولهم ، فمن فقه طالب العلم أنه عندما يدرس الفقه على مذهب معين ، أن يتعلم أصول الفقه على نفس المذهب – .

[1] هناك خلاف بين علماء السلف في مسألة وجود ألفاظ غير عربية في القرآن ، ولكنهم أجمعوا على عدم وجود أساليب غير عربية ، فليس فيه أسلوب جملي على خلاف النسق العربي ، وإنما الخلاف في الألفاظ المفردة فقط ، فالبناء العربي ثابت في القرآن الكريم ، ولا يمكن أن يكون فيه نسق غير عربي في بناء الجملة ، أو على خلاف البلاغة العربية ، ولكن على العكس فالقرآن الكريم قد بلغ القمة الأعلى ، والموقع الأسمى من البلاغة العربية ، فلا يوجد أنس ولا جان يستطيعون أن يأتوا بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا ، ومن بين تلك المفردات المختلف فيها: لفظة " الناشئة - مشكاة - استبرق - ثري — جهنم " وغيرها.

[2] وقد يذهب البعض إلى القول: " بأن هذه الألفاظ عربية الأصل ، وإنما أخذها الأجانب واستعملوها " ولكن يلزم من هذا القول: البحث في التاريخ والآثار والمخطوطات والمنقولات والأمثال والأشعار ، ولكن لا يوجد شيء من هذا ، فأحسن القول: أنها مما توافقت فيه اللغتان فهي موجودة في اللغتين العربية والأجنبية.

قال أصحابنا: فيه الألفاظ المحكمة وهي المفسَّرة، والمتشابهة عكسها، وهو ما ورد منه في صفات الله عز وجل المنهي عن تأويله، ويجب رد علمه إلى الله كقوله تعالى: {الرحمن على العرش استوى} وقوله: {بل يداه مبسوطتان} وقوله: {ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام} [1]

---

[1] يتكلم المصنف هنا عن (المحكم والمتشابه) فالألفاظ المحكمة هي الألفاظ المفسَّرة، ويكفي في تفسيرها مجرد سماعها أو قراءتها.

يقول: " والمتشابهة عكس المفسَّرة، وهو ما ورد منه في صفات الله عز وجل المنهي عن تأويله ويجب رد علمه إلى الله، كقوله تعالى: {الرحمن على العرش استوى} " علم الكيفية وليس علم المعنى، وكما قال عز وجل: {بل يداه مبسوطتان} وقوله سبحانه: {ويبقى وجه ربك ذو الجلال والاكرام}

وهنا مسألة: هل آيات الصفات المذكورة ونحوها من المتشابه الذي تكلم الله تعالى عنه في القرآن في قوله: {هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وآخر متشابهات"؟ فقال الأشاعرة والمتكلمين: نعم آيات الصفات من المتشابه وقعدوا قاعدة فقالوا:

وكل نص أوهم التشبيها ★ أوِّلهُ، أو فوِّض، ورُمْ تنزيها

-ومعنى كلامهم- أن كل نصٍ في القرآن من آيات الصفات، هي نصوص توهم تشبيه الله تعالى بخلقه، فهي تتكلم عن إله له يدان، وعينان، ويتكلم، ويسمع، ويرى، ويحب، ويكره وينزل، فهذا تشبيه بالمخلوقين - من وجهة نظرهم- والله ليس كمثله شيء، فالحل عندهم للخروج من دائرة التشبيه هذه هي التأويل، وصرف المعنى إلى معنى آخر، ومن المعلوم عند عامة السلف أن التأويل من غير سبب لا يعتد به، فهذه مُسَلَّمةٌ سلفيةٌ، كذلك يلجأ الأشاعرة ومن تبعهم إلى تفويض المعنى، ففي قوله تعالى: {يد الله فوق أيديهم} تجد أن كلمة "يد الله" ليس لها معنى، وقد تحدثنا بالتفصيل في هذه النقطة في سلسلة " القواعد المثلى " فلابد من ضبط أمر العقيدة أولاً، حتى لا تتعثر في دراسة الأصول.

وكذلك الحروف المقطعة في أوائل السور ونحوها[1]

وظاهر كلام المصنف –رحمه الله- أنه جعل آيات الصفات من المتشابه ، لكننا سنحسن به الظن به؛ لأنه ممن عاصر أئمة الإسلام كشيخ الإسلام ابن تيمية ، وابن القيم ، والذهبي ، وهو مقدسي حنبلي ، فمن باب إحسان الظن بالرجل نحمل قوله على أنه يقصد به الكيف ، وليس المعنى؛ لأن الله عز وجل استأثر بعلم كيفية صفاته لنفسه ، فلم يطلع عليه نبياً مرسلاً ، ولا ملكًا مقرباً.

[1] يقول –رحمه الله- " وكذلك الحروف المقطعة في أوائل السور ونحوها" وهذا قول المؤولة أو المفوضة: أن لفظة "يد الله" مثل "حا ميم عين سين قاف" لا معنى لها ، ومذهب السلف في ذلك أنهم: يثبتوها من غير تأويل ، ويمرونها كما جاءت بلا كيف.

- **أقوال العلماء في الحروف المقطعة:**

1-بعض أهل العلم قالوا: أنها من المتشابه ، والله اعلم بمراده منه.

2- وبعض السلف تكلموا في تفسيرها فقالوا: أن الحروف المقطعة اختصار لأسماء السور ، وبعضهم قال: اختصار لأسماء الملائكة ، وهذا معروف ومستعمل عند العرب أنهم يعبرون عن الكلمة الكاملة بل الجملة بحرف كالبيت المشهور: " قلنا لها قفي ، فقالت: قاف " يعني "وقفت" وقال بعضهم: هي اختصار لأسماء الله عز وجل فقوله: "حم" الحاء مختصرة من اسم الله الرحيم ، "وميم" من اسم الله " الملك الرحيم ، الملك العزيز ، السميع القدير ★ أنزل عليك هذا الكتاب " وقد ذكر ابن عباس في تفسير "ألف لام ميم" قال: " أنا الله أعلم " وفي تفسير " ألف لام راء " " أنا الله أرى " وهذه الأقوال منقولة بأسانيد صحاح عن ابن عباس رضي الله عنهما.

3- وبعض أهل العلم: جمع هذه الحروف ، وجردها من التكرار ، فأخرجها في جملة جميلة: [نص حكيم له سر قاطع – أو - نص حكيم قاطع له سر] .

وفيه الألفاظ المشتركة " كالقرء" للحيض والطهر، و"عسعس" لأقبل وأدبر [1]
وفيه الحقيقة والمجاز، نص عليه، وعليه أكثر العلماء، خلافًا لبعض أصحابنا، وداود. [2]

---

[1] يقول – رحمه الله-: " وفيه الألفاظ المشتركة كالقرء للحيض والطهر" فهو لفظ مشترك لمعنين متضادين ، فعكس الحيض طهر ، وعكس الطهر حيض وهو لفظ واحد. " وعسعس- لفظ واحد- لأقبل وأدبر" .

[2] يقول –رحمه الله-: " وفيه الحقيقة والمجاز ، نص عليه ، وعليه أكثر العلماء ، خلافًا لبعض أصحابنا ، وداود " سنذكر هنا مقدمة بسيطة جداً في قضية "وقوع المجاز في القرآن الكريم" والأظهر أن المجاز واقع في القرآن ماعدا آيات الصفات ، فأهل السنة مُجْمَعون على حملها على الحقيقة دون المجاز حيث أن الإشكالية عند أهل السنة هي الخوف من تأويل الصفات وتحريفها فأهل السنة -كابن تيمية ، وتلامذته ابن القيم ومن تبعهم من المتأخرين كالشنقيطي وابن عثيمين ، و مدرسة الحجاز من مشايخ السلفية- عندهم حساسية مفرطة من إثبات المجاز في القرآن؛ خوفًا من التأويل والتحريف في آيات الصفات ، لذلك فالأظهر أن نقول: " أن المجاز واقع في القرآن في ما عدا آيات الصفات" فليس هناك إشكال أن يقع المجاز في آيات المعاملات والعبادات ، علمًا بأن المجاز من جملة المتشابه.

قوله: " وفيه الحقيقة والمجاز نص عليه أحمد بن حنبل -إمام أهل السنة والجماعة نص عليه منصوص المذهب عن الإمام- وعليه أكثر العلماء- أي- علماء أهل السنة- خلافاً لبعض أصحابنا من الحنابلة -يقصد شيخَ الإسلام رحمه الله فهو من المعاصرين له- وبعض المالكية وداود بن علي الظاهري".

لنا {وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ} و { وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ} و {جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَّ} ومثله كثير لا يمكن إنكاره [1] ، وهو فيه على أربعة أضرب: زيادة كقوله عز وجل: {فبما نقضهم ميثاقهم} ونقصانًا كقوله: {واسأل القرية} ، وتقديمًا وتأخيرًا كقوله: {والذي أخرج المرعى* فجعله غثاءً أحوى} ، واستعارة كقوله تعالى: {قل بئسما يأمركم به إيمانكم} . [2]

---

[1] قوله: " لنا" — أي -: ولنا دليل في إثبات المجاز في القرآن كقول الله عز وجل:{وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ} ومن المعلوم أن الإنسان ليس له جناح ، فهذه الآية كناية عن صفة التواضع وعدم الطيش ، والتأدب عند الكلام مع الوالدين ، وعدم عقوقهما ، وقد ذكر بعض الأئمة في تفسير معنى العقوق ، فقال:" العقوق أن تحد البصر لهما ، وأن تشيح بيدك في وجههما " وقد شبه الولد مع الوالدين كالطائر مع أبويه ، وشبه التواضع لهما بخفض جناح الطائر ، فإن الطائر أول حركة يفعلها هي فرد أجنحته ، لذلك أمرنا الله تعالى أن نخفض لهما هذا الجناح ، ولا نتكبر عليهما ، ولا نتأفف منهما ، وقد كان بعض السلف رضي الله عنهم إذا قام بين يدي أمه ، كأنه بين يدي سلطان جائر-أي- يرعد بين يديها من شدة الخوف القائم على الاحترام والتقدير ، وكان بعضهم يقول: "إني لأستحي من الله أن أصعد فوق سطح البيت ، وأمي تحته".

وقول الله عز وجل : {وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ } والمعنى واسأل أهل القرية التي كنا فيها وهم السكان ، واسأل ركاب العير ، وقول الله عز وجل: {جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَّ فأقامه} ومثله كثير لا يمكن إنكاره ، وحتى لو ثبتت إرادة حقيقية للجمادات وأن القرية تأتي بمعنى القاطنين ، وتأتي بمعنى البقعة ، فكل هذا لا يؤثر على وجود المجاز في القرآن الكريم في غير هذه الأدلة.

[2] يقول- رحمه الله-: " وهو -أي المجاز- فيه -أي في القرآن- على أربعة أضربٍ —أقسام-:"

الأول: مجاز الزيادة: كأن تكون هناك كلمة زائدة ، لو حذفت لبقي الكلام مستقيم المعنى كقوله عز وجل :{فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ} فالزيادة هي:" الباء أو ما" -أي — "فبنقضهم ميثاقهم" فالزيادة ما الموصولة.

إذا ثبت ذلك فالمجاز هو: اللفظ المستعمل في غير ما وضع له، على وجه يصح، لعلاقه بينهما.[1]

الثاني: مجاز النقص أو مجاز الحذف كقوله: {وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ} وتقدير الكلام: " وأسأل أهل القرية" فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، وأخذ حركته الإعرابية وهي الفتح ، فأصل الجملة: " وأسأل أهلَ القريةِ " فكلمة "القريةِ" كانت مجرورة بالإضافة ، فلما حذف المضاف وأبقينا المضاف إليه أخذ حركته الإعرابية وهي الفتحة ، كذلك الأمر في " وأسأل أهلَ العيرِ" فحذف المضاف " أهلَ " وأقام المضاف إليه "العير" مقامها ، وأخذ حركتها الإعرابية وهي الفتحة.

الثالث: مجاز تقديمٍ و تأخير ، ويقصد به أن هذه الجملة خارج القرآن يكون ترتيبها على خلاف ما وردت عليه في القرآن ، كقوله تعالى: {وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى ★ فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى} فالجملة خارج القرآن يكون ترتيبها على هذا النحو: " والذي أخرج المرعى أحوى ، فجعله غثاء" وكلمة " أحوى " من الألفاظ المتضادة ، إما بمعنى شديد الجفاف كالتراب اليابس ، وإما بمعنى شديد السمرة من شدة الخضار ، فلو اعتبرنا أنها بمعنى شديد الخضرة إلى سواد كانت الجملة: "وهو الذي أخرج المرعي أحوى فجعله بعد ذلك غثاءً " ، -أي- ناشف كالتبن ، وأما لو جعلنا " أحوى " على بابها بمعنى أسوداً كالتراب المحروق ، كانت الجملة: " وهو الذي أخرج المرعى الطبيعي فجعله في المآل غثاءً أحوى" .

الرابع: الاستعارة كقوله تعالى :{ قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِ إِيمَانُكُمْ } حيث شبه الإيمان برجلٍ يأمر وينهى ، وأقام المشبه مقام المشبه به ،

[1] نكمل الكلام في المجاز الحلقة القادمة فأمثلته كثيرة ، وسوف نستعرض المجاز بمراجعة سريعة في الحلقة القادمة -إن شاء الله-

وصلى الله على نبينا محمد

وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً